معايير ووجوه ضبط المصطلح عند عبد الملك مرتاض، دراسة نماذج مصطلحيّة

Standards and faces of adjustment the term according to Abdelmalek Mortad

الدكتور: عبد الله مخطاري[1]*

جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف –الجزائر ، ah.mokhtari@univ-chlef.dz

تاريخ الاستلام: 2021/05/07 تاريخ القبول: 2021/06/26 تاريخ النشر: 2021/08/31

ملخّص:

ساعَد النّاقدَ عبدَ الملك مرتاض تَمَكُّنُهُ اللّغويّ في لغته الأمّ وإتقانُه للغة غيرها واقتدارُه النّقديّ وتَوسّعُه العلميّ على اقتحام المصطلحيّة اقتحامًا، فأعاد النّظر في الكثير من المصطلحات النّقديّة، ووضع لمسته العلميّة والموضوعيّة عليها، ليس من أجل المخالفة وتطبيق مبدأ خالِفْ تُعرَفْ، وإنّما كانت مخالفتُه على أساس علميّ مُعَلَّل ومُبرهَن كما سيأتي الشّرح والتّفصيل في هذه الورقة البحثيّة، وبذلك يمكن اعتبارُه مجدِّدًا في المصطلح أيضا على غرار التجديد في المنهج النّقديّ؛ لأنّه عَمِلَ على إزالة الشّوائب التي أصابت ما تيسّر له من مصطلحات من أجل تخريجها في أبهى هيئة وأوضح وأدقّ مفهوم، وهو ما سنُبرزه في بحثنا هذا من خلال عرض بعض من تلك المصطلحات.

كلمات مفتاحية: عبد الملك مرتاض، المصطلحيّة، الانزياح، البنويّة، التّداوليّة، التّقويضيّة، التّناصّيّة.

Abstract:

Linguistic proficiency in the mother tongue, mastery of another language, critical ability, and scientific expansion, all of these matters helped the critic Abdelmalek Mortad to break into the terminology, so he

* المؤلف المرسل

reconsidered many critical terms, and put his scientific and objective touch on it, not for the sake of difference and apply a different principle to make yourself popular, rather, the difference was on a justified and proven scientific basis, as will be explained and detailed in this research paper, thus can be considered Abdelmalek Mortad a renovated in the term as well, similar to the renovation in the critical method, because he worked to remove the impurities that plagued the terminology, in order to graduate it in the most beautiful form, and in the clearest and most accurate concept, this is what we will highlight in our research by presenting some of these terms.

Keywords: Abdelmalek Mortad; Terminology; L'écart; Structuralisme; Pragmatisme; Déconstructionnisme; Intertextualité.

1. مقدّمة:

لماذا ضَبْطُ المصطلح؟ قد يتبادر إلى ذهن القارئ هذا السّؤال حينما يطّلع على تلك الجهود الكبيرة والمضنية التي بُذِلَتْ في سبيل الحدّ من الفوضى المصطلحيّة، ولعلّ الإجابة عن هذا السّؤال هي أنّ الجنوح إلى النّظام فطرة فُطِرَ عليها الإنسان، وكلّ عِلْمٍ يقتضي التّنظيم والتّرتيب ليصل إلى نتائج صحيحة ومحدّدة، ويقتضي الضّبط من أجل تسهيل وتيسير عمليّة البحث، فالفوضى تجعل منها عمليّة صعبة ومعقّدة، خاصّة بالنّسبة للباحثين المبتدئين كطلبة الجامعات الذين يصل الأمر ببعضهم إلى وصف الدّراسات الحديثة المثقّلة بالمصطلحات بالعَبَثِ من شدّة الصّعوبة التي يلاقونها في استيعاب كلّ تلك الاختلافات التي ابتُلِيَ بها المصطلح.

لعلّ ما يدعو إلى القلق والأسف أكثر من الفوضى المصطلحيّة نفسها استحالةُ محاولةِ الضّبطِ في حدّ ذاتها إلى فوضى! فليس الضّبط بالنّظر إليه من زاوية معاكسة إلّا توسُّعٌ في الاختلاف بما أنّ عمليّة اقتراح مصطلح جديد أو معدَّل بناءً أو دلالةً لا تُقْصِي في الوقت نفسه المصطلح الأوّل من الاستعمال، بل يبقى الأوّل مستعمَلًا من قِبَل من لم يطّلعوا على المصطلح الجديد أو اطّلعوا عليه وفضّلوا الثّبات على المصطلح الأوّل، ويُضاف إليه الثّاني فيُسْتَعْمَلُ من قِبَل من جاء به ومن اطّلع عليه واقتنع به، فتتعدّد بذلك الاستعمالات وتغيب التّوافقات، ويتبادر إلى الذّهن تساؤلٌ هو أحقّ بالطّرح من

السّؤال المذكور في الفقرة السّابقة، نَصُّهُ: لماذا استمرار محاولات الضّبط وهي ليست سوى زيادة في الفوضى؟ وما الفائدة منها في غياب آليّة واضحة بيّنة فعّالة متوافَقٍ عليها ومُلزِمة للجميع بالأخذ بمصطلحات واستعمالها دون أخرى؟ ولكن رغم ذلك وفي ظلّ استحالة التّوافق لا مناص من الأخذ في غِمَار المصطلحيّة واقتحام مستنقعها بغية بيان الصّواب على الأقلّ واستمرار سيرورة الدّراسات النّقديّة، وهو ما فعله عبد الملك مرتاض بصرف جهد علميّ ونقديّ كبير في ميدان المصطلحيّة، وفيما يلي بعض من المصطلحات التي تناولها بالدّراسة والضّبط.

2. مصطلحات من المعجم المصطلحيّ المرتاضيّ:

1.2 الانزياح (L'écart):

ذكر عبد الملك مرتاض أنّ (L'écart) مصطلح قد يترجمه بعض النقّاد تحت مصطلح (الفجوة) (ناظم، 1994م، صفحة 123 وما بعدها)، واعتبر أنّ هذا بعيد عن السّداد والتّوفيق، وفضّل مصطلح (الانزياح) ترجمة له، لأنّ –حسبه– الأوّل؛ أي (الفجوة)، لا يرقى أدبيًّا وجماليًّا ومعرفيًّا إلى مستوى الثّاني؛ أي (الانزياح)، "الذي أمسى متداولًا... فلا مدعاة للإكثار من هذه المرادفات دون غَنَاء" (مرتاض، قضايا الشعريّات، 2009م، صفحة 194)، هذا وقد ابتُلِيَ مصطلح (الانزياح) بضَرَائِرَ في النّقد العربيّ كما في النّقد الغربيّ كغيره من باقي المصطلحات، منها: (التّجاوز، L'abus)، (الاختلال، La distorsion)، (المخالفة، L'infraction)، (الشّناعة، Le scandale)، (الانتهاك، Le viol)، (اللّحن، L'incorrection)، (العصيان، La transgression)، (التّحريف، L'aitération) (المسدي، د ت، الصفحات 100-101)، وأشهر النّظائر هما (الانحراف، La déviation) و(العُدُول)، وهذه المصطلحات كلّها لها دلالة يختصّ بها كلّ مصطلح عن الآخر، ولكنّها تشترك –أغلبها– في معنى سلبيّ يتّصل نوعا ما بالقِيمَة الخُلُقيّة، فكأنّها توحي بأنّ مطبّق هذه الظاهرة الأدبيّة اقترف إثمًا لغويّا أو خُلُقِيًّا! والحقّ أنّ من يوظّفها يكون قد اجترأ وقام بعمل صالِحٍ يقرّبه من الإبداع! فالسّابقون السّابقون إلى الانزياح، أولئك المقرّبون من الإبداع.

كما أنّ المصطلحات السّابقة تشترك –جميعها– في دلالة الخروج والزّيغ عن مسارٍ أو سياقٍ كان عاديًّا طبيعيًّا مألوفًا واستحالته إلى عكس ذلك وضدّه، وهو المعنى الذي يحمله مفهوم الانزياح، الذي "يرتبط بعلم الأسلوب، ويعني الخروج عن أصول اللّغة وإعطاء الكلمات أبعادًا دلاليّةً غير متوقّعة" (بوطارن و آخرون، 2008م، صفحة 160)، والخروج المقصود يمكن أن يمسّ الخطاب إمّا في مستواه الصّوتيّ أو المعجميّ أو التّركيبيّ أو الدّلاليّ، وإمّا في بعض ذلك أو كلّه معًا، وهو ما عبّر عنه عبد الملك مرتاض بقوله عن الانزياح إنّه: "يمكن أن يَمْثُلَ في مظهرين اثنين: المظهر الأوّل في بنية النّسج اللّغويّ فيقع اختراق نظام اللّغة، والمظهر الآخر بانتهاك المعاني المعجميّة بتحميلها معاني جديدة لم تُعْرَف عليها، أو بها، من قبل... والمظهران الاثنان في الحقيقة مترابطان إلى حدّ التّلازم" (مرتاض، قضايا الشعريّات، 2009م، صفحة 196)، وهو خروج واختراق وانتهاك لا يعني الوصول إلى الوقوع في الخطأ، وإنّما يصل إلى درجة الغرابة المحقِّقَة للإبداع الذي يطلُبُه كلّ أديب، "لأنّ الشّيءَ من غير مَعْدَنه أَغرَب، وكلّما كان أَغْرَب كان أبعَدَ في الوَهْم، وكلّما كان أَبعَد في الوهم كان أطْرَف، وكلّما كان أَطْرَف كان أَعْجَب، وكلّما كان أعجَب كان أَبْدَع... والنّاسُ مُوَكَّلون بتعظيم الغريب، واستِطْراف البعيد" (الجاحظ، 1998م، الصفحات 89-90)، والبعيد هذا سبيلُه الانزياح، فهو المؤدّي إليه ووسيلة بلوغه، وحتّى المعنى المعجميّ للمادّة التي اشتُقَّ منها مصطلح (الانزياح) يؤكّد ذلك، وهو ما يجعله المصطلح الأنسب للاستعمال في الدّلالة على هذه الظاهرة الأدبيّة، ففي لسان العرب: "نَزَحَ الشّيءُ، يَنْزَحُ نَزْحًا ونُزُوحًا: بَعُدَ، ونَزَحَت الدّارُ فهي تَنْزِحُ نُزُوحًا إذا بَعُدَت" (ابن منظور، د ت، صفحة 614)، وهكذا فإنّ المعنى الأساسي الذي يؤدّيه لفظ (الانزياح) هو الابتعاد، إنّه في اللّغة والأسلوب ابتعادٌ عن الأصل "يَتَجَانَفُ عن المألوف المبتذَل القائم على التّقليد والمحاكاة ضمن نظام اللّغة العام، في أيّ لسان من الألسن... فيجعل لغة كاتب من الكتّاب ذات خصوصيّة... فيوقظ الانتباه [في المتلقّي] ويحرّك الذّهن لديه" (مرتاض، قضايا الشعريّات، 2009م، الصفحات 194-195)، وهي الغاية الأسمى لهذه الظّاهرة الأدبيّة والوسيلة الإبداعيّة.

أمّا لفظ (الفجوة) الذي قد يستعمله البعض للدّلالة على ظاهرة الانزياح، فالمقصود به هو تلك المسافة التي تتشكّل بين اللّغة العاديّة التي ألِفَها المتلقّي وبين اللّغة المُنْزَاحَة عنها، وهم يستعملونه من أجل هذا، وكأنّهم لم يُسَمّوا الفِعْل بِفِعْلِه وإنّما سمّوه بالأثر الذي ينتج عنه، فَأَيُّهُمَا أَقْرَبُ وأَوْلى؟!.

2.2 البِنَوِيَّة (Structuralisme):

يستعمل عبد الملك مرتاض هذا المصطلح بدون ياء قبل الواو عِوَض استعمال مصطلح (بِنْيَوِيَّة)، ويستند في ذلك إلى حجج نحويّة، فقد برّر استعماله له بأنّ "الاستعمال النحويّ السّليم هو إمّا (بِنْيِيَّة)، وذلك كما تقول في النسبة إلى (فِتْيَة) (فِتْيِيّ) على القياس، لأنّك تُجريه مجرى ما لا يعتلّ، وهو مذهب أبي عمرو بن العلاء، كما يمكن أن يُقال: (بِنَوِيّ)، وهو في رأينا أخفّ نطقا، وأكثر اقتصادًا لغويًّا، وهو مذهب يونس بن حبيب، ويمكن العودة إلى سيبويه في (باب الإضافة) لتحقيق هذه المسألة والتّأكّد من الاستعمال السّليم الذي يقتضي إمّا أن يكون على أصل اللّفظ الذي هو (البِنْيَة) فيُقال (بِنْيِيّ) وهو ثقيل في النّطق، وإمّا أن يكون على القلب فيُقال (بِنَوِيّ)، وهذا الإطلاق بالإضافة إلى سلامته من الخطأ، هو الأخفّ بالضّرورة نطقُه على اللّسان، والأجمل حتما وقعه في الآذان" (مرتاض، في نظريّة النقد، 2010م، صفحة 190)، وفعلاً، عدنا إلى كتاب سيبويه فوجدناه يقول في (باب الإضافة إلى كلّ اسم كان آخره ياءً وكان الحرف الذي قبل الياءِ ساكنًا): "فمن النّاس من يقول في رَمْيَةٍ: رَمْيِيٌّ، وفي ظَبْيَةٌ: ظَبْيِيٌّ، وفي دُمْيَةِ: دُمْيِيٌّ، وفي فِتْيَةٍ: فِتْيِيٌّ، وهو القياس... فتُجريه مجرى ما لا يعتلّ... وحدّثنا يونس أنّ أبا عمرو كان يقول في ظَبْيَةٍ: ظَبْيِيٌّ. ولا ينبغي أن يكون في القياس إلّا هذا... وأمّا يونس فكان يقول في ظَبْيَةٍ: ظَبَوِيٌّ، وفي دُمْيَةٍ: دُمَوِيٌّ، وفي فِتْيَةٍ: فِتَوِيٌّ" (سيبويه، 1996م، الصفحات 346-347)، فذاك الصّوابُ ذاك إذن، أمّا القول (بِنْيَوِيَّة) فكان بالإمكان قبولها لو افترضنا على القياس أنّ النّسبة إلى (فِتْيَة) في الأصل هي (فِتْيَوِيٌّ) وهذا غير صحيحٍ وليس سليمًا رَكْحًا على كلام سيبويه، بل الصّحيح السّليم كما جاء في كتاب سيبويه هو (فِتَوِيٌّ)، وبالتّالي فالصّواب هو القول (بِنَوِيٌّ) نسبة إلى (بِنْيَة) وبإضافة تاء التّأنيث يصبح لدينا (بِنَوِيَّة).

أمّا عن المعنى المعجميّ، فكلمة (بِنْيَة) تُشتَقُّ "في اللّغات الأوروبّيّة من الأصل اللّاتينيّ (Stuere) الذي يعني البناء، أو الطّريقة التي يُقام بها مبنى ما" (فضل، 1998م، صفحة 120)، وهو المعنى نفسُه الذي تأخذه كلمة (بِنْيَة) في العربيّة، ففي المعجم "البَنْيُ: نَقيضُ الهَدْم، بَنَى البَنَّاءُ البِناءَ، بَنْيًا وبِنَاءً وبِنًى، مقصور، وبُنْيَانًا وبِنْيَةً وبِنَايَةً... والبِنْيَة والبُنْيَة: ما بَنَيْتَه، وهو البِنَى والبُنَى... يُقَال بِنْيَةٌ، وهي مثل رِشْوَة ورِشًا، كأنّ البِنْيَة الهيئة التي بُنِيَ عليها" (ابن منظور، د ت، الصفحات 93-94)؛ وبالتّالي فالمعنى الأساس والمشْتَرَك لهذه اللّفظة في كلا اللّغتين هو الطّريقة أو الهيئة أو الكيفيّة التي يُشَيَّد عليها البِنَاء.

أمّا المعنى الاصطلاحيّ للبِنْيَة في الدّراسات النقديّة فإنّه لا يبتعد عن معناها المعجميّ، إذ يمكن القول بأنّها مجموع العناصر اللّغويّة المحكومة بنظام من العلاقات والتي يتشكّل بها وينتج عنها بعد اتّخاذها لنسقٍ معيّنٍ نصٌّ أدبيّ، وقلنا أدبيّ لأنّ (البِنَوِيَّة) التي اشتُقّت تسميتُها من (البِنْيَة) وتتّخذ من هذه الأخيرة موضوعًا لها، "في جوهرها تركّز على أدبيّة الأدب وليس على وظيفة الأدب أو معنى النّصّ؛ أي أنّ النّاقد البنيويّ يهتمّ في المقام الأوّل بتحديد الخصائص التي تجعل الأدب أدبًا، التي تجعل القصّة أو الرّواية أو القصيدة نصًّا أدبيًّا" (حمودة، 1998م، صفحة 159)؛ وبالتّالي فهو يسعى للإجابة عن السّؤال (كيف؟) ولا يهمّه كثيرا (لماذا؟) و(ما الدّلالة؟)، والبحث في الكيفيّة يجعله يتعامل مع ما يحلّله من نصوص "على أنّه مجموع أجزاء أو وحدات صغيرة تشكّل هذا البناء، وإدراك العلاقات القائمة بين هذه الأجزاء أو تلك البنيات هو عمل البنيويّة" (محمود عباس، 1996م، الصفحات 68-69)، وهذا ما يجعل من الممكن وصف البنويّة بأنّها "أدقّ المقاربات التي تناولت الظّواهر منهجًا وتنظيمًا، فهي تبتعد عن المقاربات الجزئيّة التي تدرس عنصرًا واحدًا من عناصر الظّاهرة، وتتناول الظّاهرة ككلّ، ساعية إلى كشف القوانين التي تحكمها، وبيان العلائق التي تقوم بين عناصرها، وذلك من خلال نموذج افتراضيّ تجريديّ يُسمَّى البنْيَة" (صالح، 2007م، صفحة 23)، غير أنّ دقّتها هذه لم تُغْنِ الباحثين ولم تصدّهم عن السّعي إلى إيجاد مناهج أخرى تستدرك مآخذ البنويّة وتكمّلها.

3.2 التَّدَاوُل (La pragmatique) والتَّدَاوُلِيَّة (Le pragmatisme):

إنّ للمصطلح الغربيّ (Pragmatique) مقابلات شتّى في اللّغة العربيّة "منها التّبادليّة، والاتّصاليّة، والنّفعيّة، إلى جانب الذرائعيّة" (الرويلي و البازغي، 2002م، صفحة 167)، وهناك من فضّل الحفاظ على المصطلح الغربيّ كما هو واكتفى بالمصطلح المعَرَّب (البراجماتيّة) فرأى في رؤية ضيّقة "أن تبقى على لفظها الدّخيل، لدلالته على مفهومها الغربيّ الخالص، وليس له مقابل دقيق يعبّر عنه في الدّراسات العربيّة" (عكاشة، 2013م، صفحة 6)كما زعم، فيما وجد آخرون مصطلحًا في شكل مضاف ومضاف إليه هو (علم المقاصد) قياسًا على علم الدّلالة وعلم الأسلوب...، فاختاروه ليكون نظيرًا للمصطلح الغربيّ، والذي دفعهم إلى اختياره دون غيره "هو أنّ مفهوم (Pragmatics) ينبني أساسًا على القصد والمقصديّة (Intentionality) في بعدها الاجتماعيّ" (براون و يول، 1997م، صفحة 32)، غير أنّ التّرجمة الشّائعة له في الاستعمال العربيّ هي (التّداوليّة)، وهناك من استخدمها بصيغة الجمع (تداوليّات)؛ لأنّ هناك تداوليّات متعدّدة في عدّة حقول معرفيّة (اللّسانيّات، المنطق، البلاغة الجديدة...)، كطه عبد الرّحمن الذي يقول: "وقد وقع اختيارنا منذ 1970 على مصطلح (التّداوليّات) مقابلًا للمصطلح الغربيّ (براغماتيقا)، لأنّه يوفي المطلوب حقّه، باعتبار دلالته على معنيي (الاستعمال) و(التّفاعل) معًا، ولقي منذ ذلك الحين قبولًا من لدن الدّارسين الذين أخذوا يُدرِجونه في أبحاثهم" (طه، 2000م، صفحة 28).

تُتَّخَذ (التّداوليّة) أحيانًا مقابلًا لمصطلح أجنبيّ آخر كذلك هو (Pragmatisme)، وهذا من بين عيوب التّعامل مع المصطلح؛ إذ لا يَصلُح ولا يَستقيم أن يُتَرجَم مصطلحان أجنبيّان اثنان بصيغة عربيّة واحدة، والصّواب يقتضي التّدقيق والتّفريق درءًا للَّبْس والغموض، لذلك يقترح عبد الملك مرتاض "أن نُطْلِق على مقابل المفهوم الأوّل [أي Pragmatique] (التّداول) (أي تداول اللّغة) دون لاحقة (ــيّة)، وعلى المفهوم الآخر [أي Pragmatisme] المنصرف إلى النّزعة المذهبيّة: (التّداوليّة)؛ وذلك حتّى نطوّع العربيّة من أجل أن تتقبّل المفاهيم بالدقّة المطلوبة، ما أمكن، فنميّز بين المعاني المتقاربة، والدّلالات اللّطيفة، في لغتنا المعاصرة" (مرتاض، نظريّة النصّ الأدبيّ، 2015م، صفحة 398)، ويبدو أنّ مصطلح (التّداوليّة)

هنا لم يبق على الرّسم المعهود في مقابلة مصطلح (Pragmatique) قياسًا على باقي المصطلحات الغربيّة التي تنتهي بـ (tique.....) كقولهم (الأسلوبيّة) في مقابل (Stylistique) و(السّيمائيّة) في مقابل (Sémiotique)، إلّا أنّ تعدّد المصطلحات في مثل حال (Pragmatique) و(Pragmatisme) يقتضي –استثناءً– التّفريق وإيجاد مقابلات عربيّة مميّزة عن بعضها البعض، وهو ما دفع عبد الملك مرتاض ربّما إلى تقديم هذا الاقتراح والخروج عن القياس، غير أنّ مقابلة المصطلحين الغربيّين بمصطلحين عربيّين من الجذر ذاته من شأنه أن يُخلِط الأمر على الدّارس، ولكن لا بأس به بما أنّه مماثل لِمَا في اللّغة الأجنبيّة.

ونُلفي رأيًا آخر موافقًا لرأي عبد الملك مرتاض في وجه ومخالفًا له في وجه آخر، إذ يقول مسعود صحراوي: "التّداوليّة: ترجمة للمصطلحين: المصطلح الإنجليزي Pragmatics... والمصطلح الفرنسيّ La pragmatique بنفس المعنى، وليس ترجمة للمصطلح Le pragmatisme الفرنسيّ؛ لأنّ هذا الأخير يعني (الفلسفة النّفعيّة الذّرائعيّة)، أمّا الأوّل فيُراد به هذا العلم التّواصليّ الجديد الذي يفسّر كثيرا من الظّواهر اللّغويّة" (صحراوي، 2005م، صفحة 15)؛ فالرّأيان متوافقان حول دلالة المصطلحين الغربيّين وضرورة التّمييز بينهما؛ إذ يدلّ مصطلح (La pragmatique) على الدّراسة التي تُعنى بتداول اللّغة، بينما يدلّ مصطلح (Le pragmatisme) على المذهب، لكنّهما مختلفان حول ترجمتهما إلى العربيّة.

إنّ المصطلح المأخوذ من الجذر (د و ل) للتّعبير عن مفهوم هذا الضّرب من الدّراسة النقديّة هو الأنسب والأصلح مقارنة بغيره من المصطلحات، ولمكاشَفَة ذلك ينبغي الوقوف على المعنى المعجميّ لهذا المصطلح وعلى الجانب الذي تُرَكِّز عليه تلك الدّراسة النقديّة عند التّحليل؛ لأنّ المصطلح ينبغي له أن يوحي بصلب اهتمام الدّراسة التي يعبّر عنها حينما يتعلّق الأمر بمناهج أو آليات وإجراءات دراسة النّصوص، فإذا وقفنا على هذين الأمرين فليس ضروريّا بعدها التطرّق إلى المفهوم الاصطلاحيّ لها، لأنّ ما من باحث يتطرّق إليه إلّا ويصطدم بتعدّد المفاهيم فيشير إلى ذلك ثمّ يذكر بعضها، وهو تعدّد لم تُبْتَلى به الدّراسات العربيّة فقط، بل حتّى الغربيّة، ويعود ذلك إلى تشارك عدّة حقول معرفيّة لهذا المنهج –إن صحّ أن يُطلَق عليه منهج– كاللّسانيّات وعلم الاجتماع وعلم النّفس، إلى غير ذلك، لذا فالتّعريج على ما

تستهدفه آليّة العمل والتّطبيق والمغزى من ذلك يُغْنينا عن المفهوم النّظريّ ويُجنّبنا الدّخولَ في متاهات الماهيّة.

جاء في المعجم "تَدَاوَلْنَا الأَمْرَ: أخذناه بالدُّوَل. وقالوا: دَوَالَيْكَ أي مُدَاوَلَة على الأمر... ودَالَت الأيّامُ أي دارَت، والله يُدَاوِلُها بين النّاس. وتَدَاوَلَتْهُ الأيدِي: أَخَذَتْه هذه مَرّة وهذه مَرّة... ويُقال: تَدَاوَلْنَا العملَ والأمرَ بيننا بمعنى تَعَاوَرْنَاه فَعَمِلَ هذا مَرَّة وهذا مَرَّة" (ابن منظور، د ت، الصفحات 252-253)، وبقراءة سريعة للمعنى المعجميّ الذي بين أيدينا يمكن استخلاص أنّ (التَّدَاوُل) يحمل ضمن شحنته الدّلاليّة معاني الانتقال والحركة وعدم الثّبات وتبدّل الحال، ويقتضي وجودَ أكثر من طرف مع زمانيّة ومكانيّة متغيّرتين، ووجودَ صلة وتفاعل بين أطراف التّداول وشيءٍ مُتَدَاوَل، فلفظ (تَدَاوَل) يأتي على صيغة (تَفَاعَل) التي تفيد التّشارك، كالقول مثلا: تَحاوَر، تَخَاصَم، تَجَاور... فكلّها تدلّ على وجود أطراف تتبادَل أمرًا ما، أمّا عن غاية هذا النّوع من الدّراسة النقديّة، فإنّها "تعمل على تفسير الطّريقة التي قد تجعل المتكلّم يقول قولًا، ويقصد به قصدا يتعدّى المعنى الحرفيّ للقول وفق علاقة ما، كما تفسّر الكيفيّة التي تمكّن المتلقّي من الوصول إلى التّأويل المناسب للقول، بالوقوف على المبادئ السّياقيّة التي قد تحتضن التّخاطب وتحقّق غاياته" (بن عيسى، 2018م، صفحة 5)؛ وبطريقة أخرى، عندما نُسقِط هذا القول على الخطاب الأدبيّ، يكون لدينا كاتب، وقارئ أو بالأحرى مُحَلِّل، وهناك سياق، فإذا صبّ المحلِّل اهتمامه على محاولة فهم مقاصد الأديب واستجلاء الأوجه أو المعاني الخفيّة لكتابته دون غلوّ ووِفْقَ تعالقات منطقيّة وبديهيّة مع مراعاة سياق الكتابة ككلّ فهو حينئذ يدرس الخطاب دراسة تداوليّة، لأنّ لدينا أطرافا (الكاتب والمحلّل) وشيئا منتقِلًا بينهما متغيِّرًا متوالِدًا حسب كلّ سياق من الاستعمال (المعنى)، بل متبدِّلًا حتّى في السّياق نفسه من خلال تعدّد أوجه التّفسير حسب القرائن المراعاة في ذلك، وبالتّالي في هذه العمليّة دلالةٌ موافِقَة لتلك الدّلالة المعجميّة للفظ (التّداول)؛ لذا فهو اللّفظ الأنسب للاستعمال في اشتقاق المصطلح الذي يَسِمُ هذا المفهوم.

وإذا حَمَلَنا القارئُ على ذِكْر مفهوم اصطلاحيّ للتّداوليّة حتّى يتبيّن له الأمر أكثر، فإنّ "أوجز تعريف للتّداوليّة وأقربه إلى القبول هو: دراسة اللّغة في الاستعمال in use أو في التّواصل

in interaction لأنه يشير إلى أنّ المعنى ليس شيئًا متأصّلًا في الكلمات وحدها، ولا يرتبط بالمتكلّم وحده، ولا السّامع وحده، فصناعة المعنى تتمثّل في تداول negotiation اللّغة بين المتكلّم والسّامع في سياق محدّد (مادّيّ، واجتماعيّ، ولغويّ) وصولًا إلى المعنى الكامن في كلام ما" (نحلة، 2002م، صفحة 14)، وبما أنّ المعنى تتشارك في صناعته كلّ هذه المعطيات فمن الطّبيعيّ أن يتعدّد، ويتجدّد، ويتمدّد، ويتردّد، ويتسدّد، ويتقدّد، ويتخدّد، ويتلدّد، ويتحدّد، ويتبدّد، فتأتي التّداوليّة لتحاول الإحاطة به.

4.2 التَّقْوِيضِيَّة (Déconstructionnisme):

يستعمل عبد الملك مرتاض هذا المصطلح العربيّ مقابلًا للمصطلح الأجنبيّ المذكور، ويرى أنّ الإطلاق العربيّ الشّائع الذي هو (التَّفْكِيكِيَّة) ترجمةٌ خاطئة، وحُجّته "أنّ التّفكيك إنّما يقتضي حلّ مجموعة من أجزاء هيكل كلّيّ، ثمّ إعادتها كما هي... والحال أنّ جاك دريدا إنّما يريد تقويض العقل الأوربّي، ومن ثمّ مركزيّة العقل الأوربّي، لإعادة بنائه" (مرتاض، نظريّة النصّ الأدبيّ، 2015م، صفحة 53)، وإعادة البناء التي يقصدها هنا تكون على غير سيرته الأولى؛ أي تكون بتبديل وتغيير؛ لأنّ إصابة التغيير للمركز الذي يتمثّل في نظريّات وأفكار ومعان تمّ التّسليم بها يترتّب عنه تغيّر كلّ ما بُنِيَ على تلك الأسس وانطلق منها.

ولو جئنا إلى الجانب التّطبيقيّ لِمَا يُسمَّى بـ (التّفكيكيّة) لوجدنا أنّها تتجاوز "منطوق الخطاب إلى ما يسكت عنه ولا يقوله، إلى ما يستبعده ويتناساه، إنّه نبش للأصول وتعرية للأسس وفضح للبداهات، من هنا يشكّل التّفكيك استراتيجيّة الذين يريدون التحرّر من سلطة النّصوص وإمبرياليّة المعنى أو دكتاتوريّة الحقيقة" (حرب، 1995م، صفحة 22)؛ أي أنّ التّفكيك لا يقتصر على عناصر النصّ البادية، بل يتعدّاها إلى ما وراءها وما بينها، وربّما يصل حتّى إلى ما يُبَثّ في النّصّ من منطقة لا وعي الأديب، فتتشكّل بذلك مساحة من الحرّيّة قد تكون أحيانًا غير متناهية لقراءة العمل الأدبيّ، وبالتّالي فالتّفكيك ينتقل من سطح النصّ إلى أعماقه ليعود بعد ذلك إلى السّطح، ولكن ما قبل التعمّق ليس كما بعده؛ لأنّ التّفكيك عندما يصل إلى العمق الدّلاليّ يهدمه من خلال قراءات متعدّدة، وكلّ قراءة تتشكّل هناك تؤدّي إلى تغيير ما كان يوحي به سطح النّصّ عند القراءة الأولى، "ذلك أنّ النّصّ يحفل بالفجوات، وبمناطق

الصّمت التي ينبغي على القارئ أن يملأها، وهذا ما يجعل القارئ يقوم بمهمّة كتابة النّصّ ثانية" (عزّام، 2004م)؛ أي إعادة بنائه بناءً يختلف عن البناء الأوّل، وهذا ما يدفع إلى تبنّي مصطلح (التَّقْوِيضِيَّة) الذي يدلّ على الهدم الكلّيّ دون الحفاظ على حدود الأجزاء البسيطة، على عكس مصطلح (التَّفْكِيكِيَّة) الذي يدلّ على الفصل إلى أجزاء بسيطة قابلة للتّركيب على الهيئة نفسها مرّة أخرى.

جاء في المعجم: "(قَاضَ) البِنَاءَ، قَوْضًا: هَدَمَه، ويُقال: قَاضَ الخَيْمَة. قَوَّضَ البِنَاء: قاضه. ويُقال: قَوَّضَ الصُّفُوفَ والمجَالِسَ: فَرَّقَهَا" (مجمع اللّغة العربيّة، 2004م، صفحة 766)، بينما جاء حول مادّة (فَكَّ) "(فَكَّ) الشَّيْءَ فَكًّا: فَصَلَ أَجْزَاءَه، ويُقال: فَكَّ الآلَةَ وَنَحْوهَا، وَفَكَّ النُّقُودَ: اسْتَبْدَلَ قِطْعَةً كَبِيرَةً مِنْهَا بِقِطَعٍ صَغِيرَة،... (فَكَّكَ): مُبَالَغَةٌ فِي فَكَّ" (مجمع اللّغة العربيّة، 2004م، صفحة 698)، وممّا يصبّ في هذا المعنى ويؤكّد صواب استعمال مصطلح (التَّقْوِيضِيَّة) بدل (التَّفْكِيكِيَّة) قول رائدها جاك دريدا في سياق تحديده لمفهومها: "تفكيك عناصرِ بنيةٍ لا يعني الرّجوع إلى العنصر البسيط، إلى أصل غير قابل لأيّ حلّ، فهذه القيمة، ومعها قيمة التّحليل نفسها بالذّات، هي عناصر فلسفات خاضعة للتّفكيك" (دريدا، 2000م، صفحة 60)؛ أي أنّها ليست عمليّة تفكيك فقط بل تفتيت كلّيّ، وهذا المعنى يؤدّيه لفظ (التّقويض) بدقّة أكبر من لفظ (التّفكيك)، أضف إلى ذلك أنّ مصطلح (Déconstruction) يتكوّن من السّابقة (dé) التي تفيد النّفي، ومن اللّفظ (Construction) الذي يعني (البناء)، فإذا أردنا أن ننفي البناء ونأتي بضدّه فالصّواب والدّقيق أن نقول (التّقويض) الذي يعني الهدم كما تبيّن، وليس (التّفكيك) الذي يعني الفصل، ولو أنّ هذا الأخير يُضَادُّ البناء ولكن ليس مُضَادَّة تامّة مثلما هو الأمر مع (التّقويض).

قد يُصادف قارئ كتب عبد الملك مرتاض أنّ مصطلح (التّفكيكيّة) تردّد في كتاباته، ليس ضمن متنها فحسب، ولكن حتّى في عناوينها الموسومة بها، فيجد مثلا كتاب (أ-ي دراسة سيميائيّة تفكيكيّة لقصيدة "أين ليلاي" لمحمّد العيد)، وكتاب (ألف ليلة وليلة: دراسة سيميائيّة تفكيكيّة لحكاية حمّال بغداد)، وأيضا (تحليل الخطاب السّرديّ: معالجة تفكيكيّة سيميائيّة مركّبة لرواية "زقاق المدق")، فلا داعي للرّيبة حينذاك؛ لأنّ عبد الملك مرتاض استعمل هذا المصطلح في بداية عهده بالكتابة وامتدّ استعماله له إلى

سنوات عديدة من حياته العلميّة قبل أن يَعْدِل عنه ويستبدله بمصطلح (التّقويضيّة) الذي تبنّاه ودافع عنه فيما بعد.

5.2 التّناصّ (Textualité) والتّنَاصِّيَّة (Intertextualité):

يَسِمُ عبد الملك مرتاض بمصطلح (التّناصّيّة) الحقلَ المعرفيّ الذي يتناول بالدّراسة ظاهرة التّناصّ نظريّا، فهو يميّز بين عمليّة التّناصّ في حدّ ذاتها ويُقابلها بالمصطلح الأجنبيّ (Textualité)، وبين نظريّتها التي يُطلِق عليها (التّناصّيّة) ويجعلها مقابلة للمصطلح الأجنبيّ (Intertextualité)، كما يقترح مصطلحات أخرى ويخصّصها لطَرَفَيْ هذه الظّاهرة الأدبيّة، وكلّ هذا يبيّنه قوله: "في إطار توسعة هذه النظريّة [يقصد نظريّة التّناصّ] وبلورة تأسيسها نقترح أن يُطلَق على الأديب المأخوذ منه (النّاصّ)، وعلى الأديب الآخذ منه بقصد أو بدون قصد (المتَنَاصّ) معه، والمسألة برمّتها أي ما يتمحّض للنّاصّ والمتناصّ معا يُطلَق عليها، كما نأتي ذلك في النّقد المعاصر، (التّناصّ)، فإذا انزلقنا إلى البحث في الماهيّة، والمفهوم، والعلاقات، أي في صميم النظريّة فذلك هو: التّناصّيّة (Intertextualité)" (مرتاض، نظريّة النصّ الأدبيّ، 2015م، صفحة 216)، و(التّناصّ) بمصطلحه الغربيّ -كما هو معلوم- أنشأته النّاقدة البلغاريّة الأصل جوليا كريستيفا Julia Kristeva بالاتّكاء على جهود الفيلسوف واللّغوي الرّوسيّ ميخائيل باختين Mikhaïl Bakhtine الذي يرجع إليه فضل تسليط الضّوء على هذه الظاهرة الأدبيّة في النّقد الحديث دون الاهتداء إلى وضع المصطلح الحاليّ، عِلمًا أنّ هناك العديد من المصطلحات التي ظهرت في العربيّة فيما بعد كمقابلات للمصطلح الغربيّ تدلّ كلّها على المفهوم ذاته، "حتى تجاوز عددها عشرة مصطلحات: (التّناص، التّناصّيّة، التّناصصيّة، التّضمين النّصّيّ، التّداخل النّصّيّ، المداخلة النّصوصيّة، تداخل النّصوص، النّصوص المتداخلة، البينصيّة، بين النّصّ، تفاعل النّصوص...)" (وغليسي، 2008م، صفحة 189)، إلّا أنّ المعنى واحد.

وحتّى في مفهومِ التّناصِّ تناصٌّ! فكلّ المفاهيم التي وُضِعت له تدور في فلك معنى التّفاعل النصّيّ في نصّ بعينه (بنيس، 1996م، الصفحات 181-187)؛ أي أنّ النّصوص التي يقرأها الأديب تؤثّر فيما يَكتُب، وتعود من لا وعيه أو من عقله الباطن إلى ذهنه حين يهمّ بالكتابة أو أثناء قيامه بها إمّا ببعض

ألفاظها وتعبيراتها أو ببعض معانيها وأفكارها أو بجميعها، وعن وعي أو عن غير وعي منه، فتدخل في بناء النّصّ الجديد –نِسْبِيًّا– الذي يكتبه، فيكون هذا الأخير حصيلة انصهار نصوص بعضها مع بعض، إضافة إلى طَبْعِها بأسلوب الكاتب المتفرّد.

والتّناصّ هو أمر حتميّ حسب معظم الباحثين، تقول عن ذلك صاحبة مصطلح (التّناص): "إنّ كلّ نصّ هو عبارة عن لوحة فسيفسائيّة من الاقتباسات، وكلّ نصّ هو تشرّب وتحويل لنصوص أخرى" (الغذامي، 1998م، صفحة 326)، (كلّ) هنا تدلّ على الشمول، وقد ذُكِرَت مرّتين تأكيدًا، فما من نصّ حسب جوليا كريستيفا وغيرها إلّا وتدخل في تكوينه مجموعة من بقايا النّصوص التي كانت مَلَكَةُ الكاتب قد امتصّتها على مَهْلٍ من قَبْلِ أن يَكتُب نَصَّه، ليأتي حين ذاك وقت إفرازها بطريقة تمنع من أن يكون النصّ الجديد هو النّصوصُ القديمة نفسُها.

إنّ مصطلح (Intertextualité) مُشَكَّل من كلمتين هما (Texte) التي تعني (نصّ) و(Inter) التي كثيرا ما تُسْتَعْمَل في صياغة المصطلحات كسابقة بمعنى (بَيْنَ)، وهي تفيد التّداخل والتّفاعل (Interaction) ، وبذلك يكون مصطلح (التّناصّيّة) الأنسب للاعتماد كمقابل له، ولا حاجة لاستعمال صيغة الإضافة المكوّنة من كلمتين إحداهما (تداخل أو تفاعل...) أو ما شابه ذلك؛ لأنّ صيغته الصّرفيّة (تَفَاعُل) –بغضّ النّظر عن الياء الصّناعيّة أو الياء المعرفيّة التي لحقته– بحدّ ذاتها تدلّ على التّشارُك أيضا، وبذلك تؤدّي دور السّابقة (Inter)، وبما أنّ عبد الملك مرتاض قد اعتمد هذا المصطلح فقد كان موفّقا في ذلك للعلّة التي ذكرناها.

يفرّق عبد الملك مرتاض بين (التّناصّ) و(التّناصّيّة) كما تقدّم، ويبدو أنّه لم يكن أوّل المنتبهين إلى هذه اللّطيفة المصطلحيّة النّقديّة؛ إذ يَلفِت الانتباه "ما قام به دومينيك مينغينو D. Maingueneau وهو يقدّم جهازًا معرفيًّا نقديًّا بالغ الدّقّة الاصطلاحيّة؛ حيث يحرص منذ البدء (عام 1984) على التّمييز بين: التّناص (Intertexte) والتّناصّيّة (Intertextualité)؛ إذ يدلّ المفهوم الأوّل على مجرّد مجموع المقاطع المذكورة ضمن متن مُعطى، بينما يدلّ الثّاني على نظام القواعد الضمنيّة التي تضمّ ذلك التّناصّ؛ نظام الاستشهاد الذي يحكم مشروعيّة التّشكيل الخطابيّ الذي يقوم عليه هذا المتن" (وغليسي، 2008م،

صفحة 182)؛ أي أنّ (التّناصّ) يُطلَق على هذه الظاهرة الأدبيّة في جانبها التّطبيقيّ وهي مُتجسِّدة ومُوَظَّفة في النّصّ، بينما مصطلح (التّناصّيّة) يُطلَق عليها في جانبها النظريّ كَشِبْه حقل معرفيّ يدرس هذه الظاهرة الأدبيّة مفاهيمَها، مصطلحاتِها، أسُسَها، تاريخَها وتطوّرَها، تفرّعاتِها وتشعّباتِها، توافقاتِها وتداخلاتِها... إلى غير ذلك من الأمور النظريّة، فنقول مَثَلًا عن تطرُّقنا في هذا المقام للمصطلح المتعلّق بهذه الظّاهرة بأنّه يدخل ضمن التّناصّيّة، ولا يمكن أن نقول بأنّه يدخل ضمن التّناص، إلّا أنّ ما يُلاحَظ بين مينغينو وعبد الملك مرتاض هو أنّهما اختلفا في مصطلح (التّناص) رغم توافقهما حول قضيّة التّفريق بين (التّناصّ) و(التّناصّيّة)؛ حيث حافظ الأوّل على السابقة (Inter) بينما تخلّى عنها الثّاني، ولعلّ الصّواب أن تبقى، مع الاكتفاء في التّفريق بين المصطلحين بتغيير نهايتيهما فقط، بما أنّ كلا المصطلحين بصيغتهما العربيّة يتضمّنان معنى التّداخل والتّفاعل والتّشارك، وهو المعنى الذي تؤدّيه السّابقة اللّغويّة في المصطلح الأجنبيّ كما تقدّم.

أمّا فيما يتعلّق بأطراف عمليّة التّناصّ؛ بخصوص إطلاق مصطلح (النَّاصّ) على صاحب النّصّ الأوّل المأخوذ منه، ومصطلح (المتَنَاصّ) على صاحب النّصّ الثّاني الآخذ من الأوّل، فما يمكن قوله هو أنّه تحديدٌ يُمْكِن أن يُسهِم في وضع النّقاط على الحروف –كما يُقال– فهو سدّ للفجوات التي من شأنها أن تُخلِط الأمور على الدّارس، حتّى يتبيّن له الخيط الأبيض من الخيط الأسود، وقد جاء (النّاصّ) على صيغة الفاعل، فهو الذي يُنشِئ النّصّ الأوّل، في حين جاء (المتَنَاصّ) على صيغة المتَفَاعِل، لأنّه يتأثّر بالنصّ الأوّل فيظهر تأثُّره ذاك في نصّه الذي يُنْتِجُه.

3. خاتمة:

بعد هذا العرض المفَصَّل لبعض النّماذج المصطلحيّة التي وضعها عبد الملك مرتاض في ميزان التّعديل والضّبط وتمييز الصّواب من الخطأ، يمكن الخروج بنتائج واستنتاجات نُورِدُهَا كالآتي:

- عبد الملك مرتاض ضبط عدّة مصطلحات تركيبًا ودلالةً ومقابَلةً.
- المعايير التي اعتمدها عبد الملك مرتاض في ضبط المصطلح وإبداعه كثيرة؛ حيث كان يراعي:
  - * قواعد الفصاحة العربيّة.

* استثمار التّراث العربيّ.
* درجة الاستعمال في التّراث العربيّ.
* استعمال ألفاظ لها أصل ومصدر في اللّغة العربيّة.
* دقّة المفهوم والمعنى المعجميّ.
* الصّحّة والسّلامة الصّرفيّة وحتّى النّحويّة.
* الخلفيّات اللّغويّة والفلسفيّة.
* الاختلاف في المفاهيم بين المصطلحات.
* الاختلاف بين المعاني المتقاربة، والدّلالات اللّطيفة.
* اختلاف المصطلحات في اللّغة المصدر؛ أي في اللّغة المنقول عنها.
* الدّقّة في تحديد المصطلح الأجنبيّ الذي يُقَابَل به المصطلح العربيّ.
* عدم الابتذال والتّشتّت بين العلوم.
* تقديم صياغة المصطلح في شكل لفظ واحد متّصل بسيط أو مركّب على صياغته في شكل صفة وموصوف أو جملة من الكلام.
* جعل التّعريب آخر أداة لصياغة المصطلحات يُرْجَعُ إليها اضطراريًّا فقط، وإعطاء الأولويّة لباقي الأدوات في الصّياغة، فاللّفظ العربيّ الأصيل أَوْلَى من اللّفظ المعَرَّب والدّخيل.
* تطابق الأصوات بين المصطلحات المعرَّبة وما يقابلها في اللّغة الأجنبيّة.

قائمة المصادر والمراجع:

- عبد الرّحمن طه. (2000م). في أصول الحوار وتجديد عِلْم الكلام (الإصدار 2). الدّار البيضاء: المركز الثّقافيّ العربيّ.
- ابن منظور. (د ت). لسان العرب (الإصدار د ط). بيروت: دار صادر.
- ج. ب براون ، و ج يول. (1997م). تحليل الخطاب (الإصدار د ط). (محمّد لطفي الزليطي ، و منير التريكي، المترجمون) السعوديّة: جامعة الملك سعود.
- جاك دريدا. (2000م). الكتابة والاختلاف (الإصدار 2). (كاظم جهاد، المترجمون) المغرب: دار توبقال.

- حسن ناظم. (1994م). مفاهيم الشّعريّة (الإصدار 1). بيروت: المركز الثّقافيّ العربيّ.
- سيبويه. (1996م). الكتاب (الإصدار 3، المجلد 3). (عبد السّلام محمّد هارون، المحرر) القاهرة: مكتبة الخانجي.
- صلاح فضل. (1998م). نظريّة البنائيّة في النّقد الأدبيّ (الإصدار 1). القاهرة: دار الشّروق.
- عبد الحليم بن عيسى. (جوان, 2018م). مصطلح التداوليّة في الدّراسات العربيّة المعاصرة بين التّلقّي والتّأسيس قراءة تحليليّة نقديّة. مجلّة الأكاديميّة للدّراسات الاجتماعيّة والإنسانيّة(20).
- عبد السلام المسدي. (د ت). الأسلوبيّة والأسلوب (الإصدار 3). د م: الدار العربيّة للكتاب.
- عبد العزيز حمودة. (1998م). المرايا المحدّبة (الإصدار د ط). الكويت: عالم المعرفة.
- عبد الله محمّد الغذامي. (1998م). الخطيئة والتّكفير (الإصدار 4). مصر: الهيئة المصريّة العامّة للكتاب.
- عبد الملك مرتاض. (2009م). قضايا الشعريّات (الإصدار 1). وهران: دار القدس العربيّ.
- عبد الملك مرتاض. (2010م). في نظريّة النقد (الإصدار د ط). الجزائر: دار هومة.
- عبد الملك مرتاض. (2015م). نظريّة النصّ الأدبيّ (الإصدار 3). الجزائر: دار هومة.
- عبد الواحد محمود عباس. (1996م). قراءة النّصّ وجماليّات التلقّي (الإصدار 1). القاهرة: دار الفكر العربيّ.
- عليّ حرب. (1995م). الممنوع والممتنع – نقدُ الذّات المفكّرة (الإصدار 1). بيروت: المركز الثّقافيّ العربيّ.
- عمرو بن بحر الجاحظ. (1998م). البيان والتبيين (الإصدار 7، المجلد 1). (عبد السلام محمد هارون، المحرر) القاهرة: مكتبة الخانجي.
- فخري صالح. (2007م). آفاق النظريّة الأدبيّة المعاصرة بنيويّة أم بنيويّات (الإصدار 1). بيروت: المؤسّسة العربيّة.
- مجمع اللّغة العربيّة. (2004م). المعجم الوسيط (الإصدار 4). مصر: مكتبة الشّروق الدّوليّة.
- محمد الهادي بوطارن، و آخرون. (2008م). المصطلحات اللّسانيّة والبلاغيّة والأسلوبيّة والشعريّة (الإصدار د ط). بيروت: دار الكتاب الحديث.
- محمّد بنيس. (1996م). الشّعر العربيّ الحديث (الإصدار 2، المجلد 3). المغرب: دار توبقال.
- محمّد عزّام. (جوان , 2004م). النّصّ المفتوح – التّفكيك أنموذجا. الموقف الأدبيّ(398).
- محمود أحمد نحلة. (2002م). آفاق جديدة في البحث اللّغويّ المعاصر (الإصدار د ط). مصر: دار المعرفة الجامعيّة.
- محمود عكاشة. (2013م). النّظريّة البراجماتيّة اللّسانيّة (التّداوليّة) (الإصدار 1). القاهرة: مكتبة الآداب.
- مسعود صحراوي. (2005م). التّداوليّة عند العلماء العرب (الإصدار 1). بيروت: دار الطّليعة.
- ميجان الرويلي، و سعد البازغي. (2002م). دليل النّاقد الأدبيّ (الإصدار 3). المغرب: المركز الثّقافيّ العربيّ.
- يوسف وغليسي. (مارس , 2008م). التّناص والتناصّيّة في الخطاب النقديّ العربيّ المعاصر. مجلة الآداب(9).